المبحث الأول

أساسيات الشروع بكتابة البحث القانوني

بعد ان يستوعب الباحث موضوع بحثه بشكل عميق من خلال الاطلاع على المصادر والمراجع وإتمام خطة بحثه، تبدأ المعالم الرئيسة لموضوعه بالإتضاح سواء على المستوى العام (الخطوط العامة) أم على مستوى التفصيلات (الأبواب، الفصول، المباحث...)، ومن هنا نتناول اهم اساسيات الشروع بكتابة البحث القانوني من حيث الاستعداد للكتابة والتعامل مع المعلومات وخصوصية اسلوب البحث القانوني واستخدام المفردات وقواعد الكتابة وانتقاء المعلومات واختصارها وفقرات البحث ثم تعريف المفاهيم الاساسية في البحث ثم عرض ما يكتبه الباحث على المشرف .

المطلب الاول

الإستعداد للكتابة والتعامل مع المعلومات

في هذه المرحلة يمكن ان يتهيأ الباحث ذهنيا ونفسيا للشروع للكتابة بعد تهيئة المواد الأولية (مصادر ومراجع المعلومات والبيانات) التي يحتاجها في إعداد البحث ويراعى في هذه المرحلة التأني والدقة . فالعملية هنا تشبه عملية الاستعداد لبناء دار، أو إعداد صنف معين من الطعام، إذ يتم تنظيم وتهيئة المواد الأولية للبدء بالبناء أو الطبخ... لذا فأن أول واهم المراحل التي يمر بها الباحث أثناء كتابة البحث – وبعد الانتهاء من جمع تلك المعلومات - مرحلة التعامل مع المعلومات من خلال القراءة العميقة.

ومن الطبيعي أن يكتشف الباحث عند ذاك، انه ليس كل ما جمعه من معلومات ومصادر ومراجع سيحتاج إليها أو يجب أن يثبتها في متن البحث، إذ انه سيجد بعد مدة من القراءة العميقة وتصفية المعلومات إن العديد منها لا مكان له في

البحث أما لأنه لا قيمة علمية لها، أو لعدم الفائدة منها في البحث، والعكس، إذ إن العديد من المعلومات التي أهملها عند جمع المادة العلمية سيحتاجها الآن في البحث، لذا فليس كل ما يجمع أو يدون في مرحلة جمع المعلومات يجب ان يدخل في صلب البحث . ويجب ان لا يأسف الباحث على الوقت أو الجهد أو النفقات التي انفقها على تلك المراجع التي وجد انه لا يحتاجها فيما بعد ويجب ان لا ينزعج ان صادفته مثل هذه الحالة لان مثل هذه المعلومات ستدخل ضمن مكتبته القانونية أولاً ، وانها شكّلت له ثقافة قانونية أو عامة ثانيا في حالة قراءتها والاطلاع عليها، وبالتالي قد يستفيد الباحث منها في بحوث او كتابات اخرى .

لذا كان من فوائد القراءة العميقة عند الإستعداد للكتابة، ترشيح المعلومات التي لها علاقة بالبحث، وتشخيص الأخرى التي سيحتاجها الباحث في قابل الأيام ومعرفة قيمة كل تلك المعلومات. وهذه المرحلة تتطلب من الباحث التدقيق فيما يقرأ مع تأشير الملاحظات على ما يقرأه وتثبيت الأفكار الجديدة التي ظهرت له من خلال تلك القراءة وتحديد مكانها في البحث، وعلى الباحث أن يقرأ بعين ناقدة و نافذه وأن لا يسلم بكل ما يقرأ.

مع ملاحظة ان على الباحث في مرحلة الكتابة التدقيق فيما يقرأه من أفكار الغير وان لا يعتبر ما يقرأه على انه من قبيل المُسلمات غير القابلة للنقد والنقاش ومراعاة ان يبدأ الباحث في كتابة وتدوين الافكار من حيث ما انتهى إليه الآخرون لا من حيث ما بدأوا.

المطلب الثاني

خصوصية إسلوب البحث القانوني

الإسلوب هو الواسطة التي توصل المعلومات التي يريد الباحث إيصالها إلى الآخرين، وحيث إن هذا الأسلوب يفرغ في صيغة كتابية، لذا يجب مراعاة الفن في الكتابة، ومن هنا يُقال يقال إن (الكتابة فن) وهو ما يقتضي مهارة الباحث ومَلكته

في إيصال تلك الفكرة أو مجموعة الأفكار بعبارات واضحة وبسيطة إلى القارئ وفهم المعنى الذي يريده الباحث، وهذه مسائل تحتاج إلى مران وكتابة مستمرة، ومثل الباحث هنا كمثل الرسام الذي يصبح رساماً ماهراً كلما استمر في التدريب على الرسم .

إذن إن ما يميز باحث قانوني عن آخر هو الأسلوب الذي يفرغ فيه المعلومات القانونية التي يريد إيصالها إلى القارئ، أو كما يقول د. احمد شلبي : "فاذا ما أنتهى الطالب من قراءة المراجع ومن جمع المادة وفرز البطاقات فليدرك انه انتهى من مرحلة يستطيع الكثيرون القيام بها بدون تفاوت يذكر، وانه بدأ مرحلة جديدة يبرز فيها التفاوت بروزا كبيراً وتظهر فيها ذاتية الطالب وشخصيته ظهورا واضحا وتلك هي مرحلة الاختيار من المادة المجموعة وترتيب ما اختير ثم كتابتها، وتلك مرحلة شاقة بلا ريب...." .

فالقدرة على الكتابة لا تتوافر لكل باحث، وبصرف النظر عما إذا كانت هذه القدرة فطرية أم مكتسبة بالتعلم، فالمهم إنها شرط أساس للباحث لكي يأتي بحثه متميزا عن غيره، ولكي يستطيع إيصال أفكاره إلى الغير بطريقة سهلة، وهنا على الباحث أن يعبر عن الأفكار التي يجمعها بأسلوبه هو، لا بأسلوب كُتابها ومؤلفي المراجع – ما لم يكن النص مقتبسا حرفيا -، لان أساليب الكتاب والمؤلفين تتفاوت، لهذا كان على الباحث ان يوسم رسالته بأسلوب موحد وهو إسلوبه الشخصي، أما إذا اعتمد على النقل والاقتباس الحرفي فستشكل الرسالة كتلة من النصوص المأخوذة من الغير والتي تتفاوت في قوتها وضعفها وبلاغتها وصيغها القانونية ...، الخ، وهذا مؤشر سلبي على البحث والباحث .

إن خصوصية البحث القانوني والتي تميزه من غيره تتجلى في انه كثيراً ما يوصف بالبحث الجاف فمعظم البحوث القانونية تعتمد على المعلومات النظرية التي تدور حولها مشكلة البحث، فلا تجد فيها صورا أو خرائط أو جداول إلا نادرا وفقط في تلك البحوث التي تعتمد الدراسة الميدانية. وهذا الأمر يحتم التقيد بلغة القانون، هذه اللغة التي تقتضي استخدام المفردات بدقة عالية ومتناهية فليست

الغرامة كالتعويض وليس الحبس كالسجن وهكذا... .

ويجب على الباحث في البحث القانوني ان يكون بعيدا عن استخدام المفردات الشعرية والأدبية الصرفة وصور السجع والجناس والبديع وغيرها من صور البلاغة الأدبية التي قد تبعد المعنى القانوني عن مقصده ومبتغاه، نعم إن الأسلوب الجميل والواضح والسلس مطلوب في جميع البحوث العلمية ولكن شريطة أن لا يطغى الأسلوب الأدبي البلاغي على لغات[1] تلك العلوم ومنها القانون .

ويرتبط بخصوصية هذا البحث ما سبق ان تناولناه بشأن (شخصية الباحث القانوني) بحيث يضفي الباحث لمسته الخاصة ومسحته التي تميز بحثه من غيره من الباحثين وهو مصداق للمقولة المعروفة (الرجل الأسلوب) بمعنى ان ما يميز الرجل عن غيره هو أسلوبه . ومثل الباحث هنا كمثل الخياط الذي يختلف عن غيره من إلخياطين في مهارته بالتفصيل والخياطة على الرغم من تشابه نوع وكمية القماش . كذلك فان شخصية الباحث القانوني تبرز في البحث وتميزه من خلال المقارنة والتحليل والاستنتاج والترجيح ونقد الخلل في موارد التشريع أو في اتجاهات القضاء أو الآراء الفقهية التي يشوبها القصور أو الغموض .

وبهذا الصدد فاذا اورد الباحث رأيا جديدا تبناه، فعليه ان يدعمه بالحجج والآراء المُقنعة التي تعطي لهذا الرأي قوة ومقبولية . على ان لا يكون هذا الرأي المُتبنى من قبيل البديهيات أو من قبيل القواعد العامة التي لا تحتاج الى مثل هذه الحجج .

مع مراعاة أن يأتي البحث القانوني بمختلف مستوياته، مضبوطاً من الناحية اللغوية والاملائية، لأن السلامة اللغوية امر مهم بالنسبة للبحث القانوني، بل كانت اللغة العربية حتى وقت معين تعد درساً لمفاضلة قبول خريجي الدراسة الاعدادية في

---

(١) طبعا فيما خلا علوم اللغة العربية والآداب وغيرها ممن يقوم البحث فيها اساسا على الاسلوب البلاغي .

تخصص القانون "الحقوق"، مع ضرورة أن ينتبه الباحث الى ان هنالك عدداً من الأخطاء اللغوية الشائعة التي يجب عليه الابتعاد عنا وتلافيها في البحث القانوني (راجع الملحق رقم ١) .

المطلب الثالث

استخدام المفردات وقواعد الكتابة

من الواضح إن البحث القانوني كأحد صور بحوث الدراسات الانسانية يتطلب اسلوباً واستخداما خاصا للمفردات وهذا الاستخدام يقتضي عدة ضوابط، أهمها :

١. توخي البساطة وعدم التعقيد في الأسلوب، لأن التعقيد يقلل من قيمة البحث . كما يجب على الباحث أن يستخدم العبارات الموجزة التي تدل على المعنى المقصود أوضح دلالة . كما ان من المهم على الباحث أن يتقيد بلغة القانون، فكما تقدم إن لعلم القانون لغة خاصة تحتم على الباحث توخي الدقة في استخدام مفرداتها والربط بين عباراتها .
٢. البعد عن السخرية والا سلوب التهكمي وتسفيه آراء الآخرين، لان البحث ليس مجالا لمثل هكذا عبارات. فضلا عن ضرورة توخي الموضوعية في انتقاد الآخرين دون قدح أو تجريح، وان تنصب مثل تلك الانتقادات على آراء الباحثين الآخرين وليس على أشخاصهم .
٣. مراعاة عنصر الزمن في التعبير، فمثلا من غير السليم ان تقول: (ويذهب قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني الصادر سنة ١٩٤٨) لأن هذا القانون ملغى بالقانون الصادر سنة (٢٠٠١) .
٤. ان يراعي البحث استخدام ضمائر المتكلم في صيغ التواضع ومنها عدم استخدام مفردات مثل: (نحن) أو (نرى) أو (نميل)، لان هذا التعبيرات

تنافي التواضع وتُفخِم الباحث، لذا فمن الأفضل استخدام تعبيرات (ويرى الباحث) او (ويبدو انه) او(يتضح مما سبق)[1] .

٥. التقليل من النقل الحرفي والاقتباس، لأن كثرة الاقتباس من أهم عوامل ضياع واختفاء شخصية الباحث . كذلك ضرورة عدم الاستغراق في ذكر القواعد العامة في القانون، والحشو والإطناب والاسهاب في المسائل المتفق عليها، والتي تعد من مسلمات القانون وبديهياته .

٦. أن يبتعد الباحث عن المبالغات وأساليب التعميم، فمثلا من غير السليم أن يكتب الباحث (وتذهب جميع القوانين العقابية إلى الحكم بالإعدام على مرتكب جريمة القتل العمد) أو يقول (إن غالبية قوانين الشركات قد نظمت شركة الشخص الواحد). ان مثل هذه التعبيرات (جميع) أو (غالبية) هي تعبيرات غير سليمة، فأي باحثٍ هذا الذي إطلع على كل قوانين العالم وتشريعاته أو أغلبها، لذا كان من الأفضل استخدام التعبيرات الهادئة والملائمة مثل (معظم) او (بعض) وهكذا .

٧. ينصح الباحث بالابتعاد عن أساليب الجزم والقطع، ومنها (أقطع أن...) أو (أجزم أن القانون...) وغيرها من التعبيرات المماثلة، والاعتماد على التعبيرات المناسبة التي تعبر عن هدوء الباحث وتواضعه ومنها (لعل القانون أراد ...) أو(وربما قصد المشرع بذلك ...) .

٨. عدم استخدام المفردات الأجنبية، إلا إذا تأكد الباحث من سلامتها من الخطأ اللغوي والإملائي، فضلا عن مطابقة معناها للكلمة المرادفة، مع ضرورة قصر استخدام تلك المفردات الأجنبية على الكلمات المحورية والمصطلحات الرئيسة في البحث .

---

(١) وعلى الرغم من إن بعض الأساتذة الذين كتبوا في مناهج البحث العلمي لا يميلون إلى استخدام تعبير (ويرى الباحث) معتبرين إياه من قبيل صيغ تفخيم الباحث، غير إن التمعن في هذه المفردة يوضح إنها غاية في البساطة والتواضع .

٩. على الباحث أن يحاول الابتعاد عن الخوض في الآراء والنظريات القديمة والمهجورة والتي أصبحت من قبيل التراث القانوني .

١٠. يجب على الباحث ان يبدأ بمقدمة تمهيدية عند كل تفريع في الخطة كما في القسم أو الباب أو الفصل أو المبحث وهكذا . بمعنى أن يقول في مطلع (المبحث) مثلاً : (سنتناول في هذا المبحث أركان جريمة القتل الخطأ، لهذا سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب، الاول لبحث الركن الشرعي والثاني لبحث الركن المادي والثالث لبحث الركن المعنوي وكالآتي...) .

١١. أن يتقيد الباحث بخطة البحث الموضوعة، وألا يغير فيها إلا بموافقة المشرف لان أي إخلال كيفي فيها من شأنه أن يغير مسار البحث ويعمل على انحرافه والغرض المقصود منه.

١٢. في حالة إيراد الباحث لحجج معينة يدعم بها رأيه أو ترجيحاته، فعليه أن يرتب تلك الحجج و الأسانيد بحسب قوتها وان يتسلسل بها من الأبسط إلى الأعقد ومن الأدنى إلى الأعلى، وفائدة ذلك تبدو في تنظيم فكر القارئ من الظن إلى اليقين .

١٣. أن يراعي الباحث عنصر الزمن الممنوح له من قبل الجامعة لإعداد البحث فلا يكون مستعجلا جدا فيأتي بحثه مرتبكا غير ناضجا ولا يتوانى في الكتابة باعتماده على طول الوقت فينسيه الأمل ضرورة العمل فلا يتم بحثه، أو قد يأتي بحثه ثقيلا مترهلا إذا ظل يكتب كل وقته دونما فحص وتمحيص.

١٤. من أهم مظاهر شخصية الباحث القانوني أثناء كتابة البحث ترجيح الأفكار والآراء والنظريات المتعارضة، فعندما يبسط الباحث مثل تلك الإتجاهات المتعارضة والمتضاربة، يصبح من الضروري عليه أن يبين الرأي الراجح من وجهة نظره.

١٥. اعادة الباحث قراءة ما كتبه مرات ومرات، فكلما قرأ الباحث ما كتب فانه